



تقييم حالة

المشهد السياسي التونسي في 2016: "سنة مؤتمرات كبيسة"

عبد الحق الزموري | أبريل 2016

المشهد السياسي التونسي في 2016: "سنة مؤتمرات كبيسة"

سلسلة: تقييم حالة

عبد الحق الزموري | أبريل 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	مؤتمر حركة النهضة والمعادلة الصعبة
4	مؤتمر نداء تونس: قاطرة أم غريق؟
6	المؤتمر التأسيسي لحزب مشروع تونس: امتحان في القدرة على البقاء
8	المؤتمر الـ 23 للاتحاد العام التونسي للشغل: رهانات حاسمة وأفق ملتبس
11	خاتمة

مقدمة

ينظر العالم إلى تونس بوصفها استثناءً في التحولات الدموية التي فتحت عليها ثورات الربيع العربي في المنطقة، ويشيد بمسارها "التوافقي" السلمي الذي حافظت عليه وسط إقليم متفجر. إلا أنّ الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية على الأرض لا تزال ترشح البلاد للمضي في كلّ الاحتمالات، بتعقدها وتفككها ممنهج ودؤوب لبنياتها، وتهلّل طبيعي للغلاف الذي يراه الآخرون ويحكمون من خلاله؛ فالوضع الاقتصادي الذي أصبح عنوانه الأبرز استفحال الفساد في مفاصل المجتمع جميعها مرشحٌ لتحويل الدولة إلى "دولة مافبوزية على شاكلة كولومبيا"، بحسب تصريح شوقي الطيب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد¹؛ والوضع الأمني يعرف مع عملية بن قردان الإرهابية (7 آذار/ مارس الجاري) تحولاً نوعياً نحو مزيد من التعقيد والخطورة؛ أمّا الوضع الاجتماعي المدني فيزداد تشردماً وتفككاً، ولم يتمكّن منح المنتظم الدولي منظماته الأربع جائزة نوبل للسلام بعنوان سنة 2015، من بناء حوار تعاون مجتمعي من أجل تحصين الوحدة الوطنية.

في ظل تلك الأوضاع الصعبة "للمرجل" الداخلي (الذي تزيده تأثيرات الوضع المتفجر في الإقليم تعقيداً، و"استباحة" التدخلات الخارجية الساحة المحلية خطورة)، تجد الساحة/ الطبقة السياسية نفسها في وضع لا تُحسد عليه، خاصة وأنها لا تزال تعيش مرحلة المخاض والفرز داخلها ولم تستقرّ بعد؛ أضف إلى ذلك قصر المدة (خمس سنوات على اندلاع الثورة)، والعدد الكبير للأحزاب السياسية (أكثر من 180 حزباً)، وضعف الفاعلين السياسيين الجدد.

تستعد الساحة السياسية في تونس لاحتضان أربع محطات متفاوتة الأهمية ستكون آثارها محددة بقية مسار التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي؛ وتتمثل هذه المحطات بمؤتمري أكبر حزبين في الساحة (النهضة،

¹ هيئة حكومية وقع إقرارها مؤخراً، حذر رئيسها الأستاذ شوقي الطيب من أنّ الفساد هو حالياً في وضعية وبائية وأنّ بارونات الفساد يسعون إلى الهيمنة على كلّ مفاصل الدولة، وذلك في ندوة صحفية عقدها يوم الجمعة 25 آذار/ مارس الجاري؛ انظر أيضاً: "الأستاذ شوقي الطيب (رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد): تونس مهددة بأن تصبح دولة مافبوزية.. وقد يصل الفساد إلى المؤسسة العسكرية"، جمهورية، 23 آذار/مارس 2016، في:

ونداء تونس)، والمؤتمر التأسيسي للحزب الوليد المنشق (والمنافس) عن نداء تونس (حزب محسن مرزوق الأمين العام السابق للنداء)، ومؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل.

فلماذا سيكون لعقد مؤتمرات هذه الأطراف تأثير حاسم في تطور الأوضاع السياسية في تونس وإعادة رسم خريطةها في السنوات المقبلة؟ وكيف؟

مؤتمر حركة النهضة والمعادلة الصعبة

بعد سلسلة طويلة من اللقاءات والاجتماعات والتصريحات بخصوص المؤتمر العاشر لحزب حركة النهضة، والذي تأجل عقده أكثر من مرة، أعلن مجلس شورى الحزب في بيان دورته الـ 42 عن انعقاد المؤتمر العاشر في الفترة الواقعة بين 20 و22 أيار/ مايو المقبل². ويعدّه بعض المحللين والقريبين من الحركة مؤتمر الحسم، أو أول مؤتمر حقيقي للحزب. قد لا يكون ذلك هو موقف قيادات النهضة الأساسية؛ نظراً إلى وجود انطباع عام بأن المؤتمر التاسع (12 - 15 تموز/ يوليو 2012) أجل عدداً من القضايا الأساسية للحزب إلى المؤتمر المقبل ليحسم فيها، أضف إلى ذلك تجربة الحكم التي لا يزال عديد التونسيين - ومن بينهم أعضاء في النهضة وأنصار لها - يعدونها متعثرة، وما راج في الأشهر الماضية من حديثٍ (بُنيت عليه تقارير إعلامية) بخصوص صراعات داخلية تشقّ الحزب أو بشأن نيّة الحزب في فصل الدعوي عن السياسي.

وفي كلّ الحالات، فإنّ حزب النهضة صاحب أكبر كتلة نيابية (69 نائباً) والمشارك في الحكومة (بوزير واحد، وبعض المستشارين)، قد قام منذ بضعة أشهر بحملة اتصالية كبيرة تهدف إلى تأكيد مسألتين للرأي العام، وهما:

-أولاً، استعداد الحزب للقيام بعملية مراجعة ضخمة لأساليبه وأفكاره وبنيتّه التنظيمية؛ بُغية تحقيق شعار "تونس" الحزب ودفع الثّم عنه بانتمائه لتصورات وتنظيمات مشرقية (التنظيم الدولي للإخوان المسلمين). ولتحقيق ذلك، عمد الحزب إلى تنظيم استشارة "موسّعة" بخصوص ما سمّاه بـ "الوثيقة المضمونية" للمؤتمر المقبل. وشملت

² انظر: 'بيان الدورة الثانية والأربعين لمجلس شورى حركة النهضة"، موقع حزب حركة النهضة، 27 آذار/مارس 2016، في:

هذه الاستشارة عددًا كبيرًا من الشخصيات الوطنية؛ من إعلاميين وجامعيين ومتقنين مستقلين، ينتمي أغلبهم إلى الفضاء العروبي والإسلامي، بل كان بعضهم في علاقة توتر طويلة مع حركة النهضة. ووقع أيضًا استدعاء بعض الشخصيات الوطنية لحضور بعض مؤتمراتها الجهوية (كالدكتور احميدة النيفر رمز اليسار الإسلامي، وأسامة الخلفي من نداء تونس). وركّزت تلك الحملة التواصلية أيضًا على الترويج لقرار الحزب القاضي بالفصل بين السياسي والدعوي، والذي يريده البعض فصلًا بين الديني والسياسي³.

ثانيًا، قدرة الحزب على إدارة خلافاته والحراك الذي يدور بداخله، دون اللجوء إلى الانشقاق أو تفجير الصراعات الداخلية في الخارج؛ وهو داء عاناه مجمل الطبقة السياسية وأثر سلبًا في أدائها، وفي الدولة في الآن نفسه.

لقد تمكّنت قيادات حركة النهضة من إقناع عديد الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بقدرتها على إقامة تفاهات كبرى حول قضايا إشكالية بالنسبة إلى طبيعة الحزب نفسه أحيانًا، والسعي الدائم لإيجاد توافق في إدارة الأزمات التي تمرّ بها البلاد. وهو ما أهل الحزب للمضيّ قدمًا في تدعيم الاتفاق مع حزب نداء تونس في إدارة الشأن العام، والتصدي للمخاطر المحدقة بالبلاد.

ولكن، يشكك بعض المحللين في قدرة المؤتمر العاشر للحزب على تحقيق ما يبشّر به⁴. ويعتقد هؤلاء المحللون أنّ عملية التجميل الضخمة التي يسعى الحزب إلى إضافتها على جسمه غير قادرة على حجب حدّة التناقضات بين أجيال القيادات المختلفة؛ سواء لجهة التكوين أو الطموحات أو التحالفات، وأنّ ذلك التباين الكبير سـ"ينفجر" في وجه "النهضائيين" في المؤتمر، وسيصل الصراع (التنافس) على التمتع إلى

³ انظر: تصريح نور الدين البحيري، الإذاعة الوطنية التونسية، 26 آذار/مارس، في:

<https://www.facebook.com/Mr.Noureddine.Bhiri/videos/1131113653619784/?fref=nf>

انظر أيضًا سلسلة المقالات التي نشرها نائب رئيس حركة النهضة: عبد الحميد الجلاصي، "المؤتمر العاشر لحركة 'النهضة' في سياق الأولويات الوطنية"، جريدة التونسية، 25 - 26 - 27 آذار/مارس 2016، في:

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=169323;

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=169387;

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=169547&temp=1&lang=

⁴ تتوعد الجامعة ألفة يوسف في جريدة الصريح التونسية الصادرة يوم 28 آذار/مارس من تسميهم "إخواننا" (وتقصد حركة النهضة) بحاسبة شديدة وطرد نهائي من المشهد السياسي التونسي، "مهما تلّونوا".

درجة لن تسمح للحزب بالبقاء موحّدًا، خاصة إذا أضفنا إلى تلك المخاطر تحويل مسألة الفصل بين السياسي والدعوي إلى سلاح في المواجهة.

ولعلّ هذه التحليلات تجد مبررًا لها في غياب الحوار الفكري والسياسي العميق بين النهضويين أنفسهم، أو بالأحرى غياب التوجهات الواضحة لتلك الصراعات، ما يوحي باقتصارها على الصراعات الشخصية حول تموقع الفاعلين. إذ يتفق الجميع على أنّ الشيخ راشد الغنوشي رئيس الحركة هو الوحيد الذي له رؤية فكرية سياسية واضحة يسير بهديها. ولم يُعرف عن بقية القيادات (القديمة، أو الصاعدة) مجهودًا نظري موازٍ أو مخالف يمكن البناء عليه.

وفي كلّ الأحوال، فإنّ المؤتمر العاشر لحركة النهضة، بما سيدور فيه من جدل وما سيؤول إليه من مخرجات، سيلقي بظلاله الكثيفة على مجمل المشهد السياسي في تونس: إعادة تشكيلٍ وطبيعة الأدوار، وسيكون له تأثيرات مباشرة في إدارة الشأن المحلي والإقليمي، وفي مواجهة الأزمات المرتقبة.

مؤتمر نداء تونس: قاطرة أم غريق؟

منذ أن استقر أمر رأس السلطة السياسية (رئاسة الجمهورية، والحكومة، ورئاسة البرلمان) لحزب نداء تونس في مطلع سنة 2015، وشرع هذا الحزب في التفكير في عقد مؤتمره الأول والإعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، حتى بدأ السباق المحموم لمختلف المكونات المؤلفة له (يسار ماركسي، ودستوريون، ونقابيون، وشخصيات وطنية مستقلة) نحو تقوية مواقعها لدخول المؤتمر بحظوظٍ أوفر. فبدأت الخلافات تظهر على السطح، وعملية الفرز تتوضح شيئًا فشيئًا، ما استدعى تخلي "الرجل القوي" آنذاك محسن مرزوق (يساري مستقل قريب من الوجد*) عن مركزه بوصفه مستشارًا سياسيًا لرئيس الدولة الباجي قايد السبسي، وتولّيه مهمة الأمين العام المؤقت للحزب. تلا هذه الاستقالة ظهور قويّ لحافظ قايد السبسي (نجل الرئيس) في هياكل الحزب وتمثيلياته الجهوية، ما زاد من حدة الصراع بين فرقاء العائلة الواحدة، وخاصة مع التقارب الكبير بين "الشيخين" (الباجي قايد السبسي، وراشد الغنوشي)، وبداية سلسلة الاستقالات من الحزب، ثم من الكتلة البرلمانية. وقد رافق ذلك حربٌ شعواء استعمل فيها الإعلام والتصريحات المتبادلة والاتهامات والوثائق المسربة؛ فأصبح ملف صراعات

الحزب طيلة أشهر عديدة هو المهيمن على الأحداث السياسية في تونس، ما أثار تأثيراً واضحاً في أداء الحكومة والبرلمان، بل حتى رئاسة الجمهورية. ولم تنته المعركة وينكشف غبارها إلا بمغادرة أغلب مكونات اليسار الحزب⁵، وتكوين محسن مرزوق لحزب جديد أطلق عليه تسمية "حزب مشروع تونس"، وكتلة برلمانية (الحرّة) متألّفة من 25 نائباً، قبل أن يمضي الاختلاف بالباقيين إلى الانفجار مجدداً وتعلّق مجموعة مهمة عضويتها في الحزب (من بينهم بوجمعة الرميلى، وفوزي اللومي، وبشرى بالحاج احميدة... إلخ). وبعد هدوء العاصفة وعودة رضا بالحاج (مدير الديوان الرئاسي سابقاً) على رأس الهيئة السياسية لنداء تونس، استعاد الحزب نشاطاته وتفاهات روافده وبعض الغاضبين، واتفقوا على عقد المؤتمر الانتخابي الأول للحزب يوم 31 تموز/ يوليو المقبل. فما هي آفاق نجاح نداء تونس في لملمة جراحه؟ وما مدى قدرته على مواصلة السيطرة على مفاصل الدولة (رئاسة، وحكومة، وبرلماناً)؟ وما هي تأثيرات مخرجات المؤتمر في مستقبل الساحة السياسية وقدرة النخبة على مواجهة التحديات الخطيرة المقبلة؟

يذهب كثير من المراقبين إلى أنّ الخطر الأكبر على شعبية نداء تونس وعلى وضعيته بوصفه حزباً حاكماً، لا يأتيه من غريمه الذي تشكّل أصلاً لإطاحته (حركة النهضة)، بل من المنافس الذي انشق عنه (حزب محسن مرزوق)، والذي يحاول أن يسحب منه قواعده كما سحب عدداً من نوابه. لذلك يجد نداء تونس نفسه مضطراً إلى تعبئة جزء من قدراته في مواجهة هذا "الخصم"⁶، وإلى مزيد التعويل على "عدو الأمس" (النهضة)، لدعمه في تلك الحرب، ولتمكينه من الحفاظ على موقعه في قيادة الدولة. من هنا، تصبح رهانات المؤتمر المقبل للنداء ضخمة والنتائج التي ستنمخض عنه خطيرة؛ ما قد يقلب المشهد السياسي برمته. ولكن قبل بلوغ موعد المؤتمر، على القائمين على رأس القيادة الموقّعة للحزب التوصل إلى توافقات داخلية بين عدة مجموعات مكوّنة للجسم الندائي تحمل طموحات مختلفة إلى حدّ التناقض (أجيال، ومناطق، وعائلات فكرية وسياسية، ومستفيدون من مواقع في الدولة... إلخ).

⁵ وفي مقدمة هؤلاء محسن مرزوق ولزهر العكرمي وبوجمعة الرميلى والطيب البكوش (وزير الخارجية السابق) ومحمد صالح بن عيسى، إلخ.

* "وطد": اختصار لحزب الوطنيين الديمقراطيين الذي كان يرأسه المحامي اليساري شكري بلعيد، والذي اغتيل في 6 شباط/فبراير 2013.

⁶ صرّح محسن مرزوق في اجتماع الإعلان عن حزبه الجديد يوم 20 آذار/مارس، إنّ النداء مات ولم يعد له وجود.

وسيحاول المؤتمر أيضاً التوصل إلى:

- إقناع الجهات الداعمة دولياً وإقليمياً بقدرة الحزب على مواصلة تحمّل أعباء الحكم، والتصدي للمخاطر الأمنية والاجتماعية المترتبة بتونس؛
- إقناع حركة النهضة بتوطيد التحالف معه في إدارة شؤون الدولة من جهة، ومواجهة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة (وفي مقدمتها الانتخابات البلدية والجهوية) في صف واحد من جهة أخرى؛
- تقديم أجوبة وحلول للمشاكل المستعصية التي تواجه الشعب الذي وعده الحزب في حملاته الانتخابية بالتصدي لها؛
- بناء تصوّر لسياسة مقنعة في مواجهة الإرهاب المعولم وتداعيات الاضطرابات الدموية في الإقليم.

لقد حقّق التقارب بين الشيخين (السبسي، والغنوشي) إلى حد الآن عدة نجاحات. ولكن يحتاج كلاهما إلى رصّ صفوف حزبيهما في الاتجاه نفسه. وهما يُعوّلان على مؤتمري الحزبين لتحصيل شرعية سياسية تنظيمية لتوجّهما، بما يكفل لهما - إذا ما تمكّنا من ذلك - المضيّ بعيداً في تطبيق السياسات التي سيطرحانها للدولة في الفترة المقبلة.

أمّا إذا لم يتوصلا إلى النتائج المرجوة في مؤتمريهما، أحدهما أو كلاهما، فإنّ الواقع يمكن أن يُنذر بانقلاب المشهد رأساً على عقب، ويمكن أن يرشّح البلاد إلى دخول دوامة من الاضطرابات وتفاقم المشاكل، ما يزيد من تهديد الوحدة الوطنية وسلامة الدولة.

المؤتمر التأسيسي لحزب مشروع تونس: امتحان في القدرة على البقاء

في السنوات الخمس الماضية، أثبت محسن مرزوق قدرةً كبيرة على المبادرة وذكاءً سياسياً وقادراً، إضافةً إلى نسج شبكة علاقات داخلية وخارجية واسعة، ساعده على الاستفادة منها انتماؤه منذ سنوات الألفين إلى منظمة فريدم هاوس الأميركية.

وبعد أن قاد حملة النداء في الانتخابات التشريعية، ووصول الباجي قايد السبسي إلى سدّة قصر قرطاج أواخر سنة 2014، وجد مرزوق نفسه "مضطراً" إلى بعث حزب جديد (مشروع تونس) انشق عن نداء تونس؛ مؤكداً

أنّ النداء يعيش حالة احتضار، وأنّ حزبه جاء بديلاً منه. بل إنّه دعا الندائيين في اجتماع شعبي عقّده يوم 20 آذار/ مارس إلى الالتحاق به وتكوين تيارٍ ثالث بين النهضة والجهة الشعبية. وأعلن مرزوق أنّ المؤتمر التأسيسي للحزب سينعقد في شهر حزيران/ يونيو المقبل، وأنّه سيكون جاهزاً لدخول الانتخابات البلدية أواخر السنة الحاليّة. فهل سيتمكن هذا المؤتمر من فرض حزب مشروع تونس شريكاً يُحسب له حساب في الساحة السياسية المقبلة، بوصف مرزوق كان واحداً من أهم مهندسي برنامج نداء تونس وتوجهاته الفكرية والسياسية، والوعود التي بذلها عند تأسيس النداء هي نفسها التي يبشّر بها في حزبه الجديد؟ لا شك في أنّ أهم محور سيشتغل عليه المؤتمر المقبل لمشروع تونس هو إعادة ثقة الناس بمنسّقه العام (مرزوق) ودفع التهمة عنه بأنّ ما يحركه هو طموحاته الشخصية لا غير.

هناك عدة سيناريوهات يمكن أن يسلكها الحزب الناشئ لتحقيق ما يدّعيه؛ أولها البحث عن تحالفات في الساحة تمكّنه من احتلال موقع محترم في المشهد، وفي الوقت نفسه خوض معركة بنائه الداخلي بعيداً - ما أمكن - عن الضغوطات والصراعات المستنزفة. ويبدو أنّ اختياره لعدد من رموز الصف الأول لنظام بن علي (مثل الوزيرين السابقين الصادق شعبان، وسليم التلاتلي، وغيرهما) للانضمام إلى المؤسسين، كان بهدف الاستفادة من ماكينة انتخابية جاهزة. لكنّ ذلك أثار حفيظة العديد من نواب كتلته في البرلمان. فهل يعني ذلك تخليّه عن إمكانيات التحالف مع الجهة الشعبية، بخاصة أنّه عدّ هوية حزبه تياراً ثالثاً يتوسط النهضة والجهة الشعبية؟ وهل تعدّ الحملة العنيفة التي يشنّها عليه رموزاً من اليسار من بين زملائه القدامى، كالأزهر العكرمي والظاهر بن حسين، مقدّمة لا تشجع على التعويل على الجهة في هذه المرحلة؟

لن يترك نداء تونس لمرزوق حرية الحركة في مشهد التحالفات المقبل. وهو ما يترجم تصريح رضا بالحاج ردّاً على قيام حزب مرزوق، قائلاً: "مخطئ من يعتقد أنّ بإمكانه تأسيس حزب في وقت قصير، وكلّ من يغادر النداء لن يجد مكاناً له في المشهد السياسي"⁷.

⁷ انظر: "رضا بالحاج: هذا مصير من يخرج عن نداء تونس"، موزاييك أف أم، 20 آذار/مارس 2016، في:

سيلتقي حزبا النهضة والنداء مجدداً حول الرغبة في تقليص حجم "الطموحات الإشكالية" لمرزوق؛ فحزب النهضة يتهم جماعته (جماعة مرزوق) بالاستئصال وبتنفيذ أجدات خارجية معادية للانتقال الديمقراطي، أما نداء تونس فيتهمه "بخيانة" الباجي قايد السبسي، وطعن النداء في الظهر⁸.

أما السيناريو الآخر الممكن في ظل تخلي عديد الجهات الدولية عنه، وفي صورة فشله في استقطاب رؤوس العائلة الدستورية والتجمعية المتشكلة في أحزابٍ وتجمعات عديدة، فيتمثل بأن يسعى مرزوق إلى البحث عن وساطات مع نداء تونس للتحالف معه في الانتخابات البلدية المقبلة، مع استبعاد النهضة من التحالف، خاصة أن لديه كتلة نيابية محترمة في البرلمان قد تتحول إلى سلاح مؤثر في عملية التفاوض، في حال لم يتمكن النداء من تفكيكها.

عديدة هي السيناريوهات التي يفتح عليها مؤتمر حزب مشروع تونس، في ظل بحث مرزوق عن ترسيخ مقومات وجود حزبه وضمان بقائه في الساحة السياسية؛ فهل سيتمكن من تحقيق هذه الأهداف؟

المؤتمر الـ 23 للاتحاد العام التونسي للشغل: رهانات حاسمة وأفق ملتبس

ينص القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل في فصله العاشر على أن أعضاء المكتب التنفيذي الـ 13 يُنتخبون من المؤتمر لمدة نيابية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وبما أن مؤتمر المنظمة الـ 22 قد انعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر 2011، فإن المؤتمر المقبل سيكون بالضرورة في أواخر السنة الحالية، كما صرح بذلك الأمين العام المساعد نور الدين الطبوبي⁹.

لقد قام الاتحاد في السنوات الخمس الماضية بأخطر أدواره السياسية والاجتماعية منذ الاستقلال، وتدخل بصورة واضحة في إدارة دفة الأوضاع في البلاد في الفترة الانتقالية ما بعد ثورة 2011، ما جلب له اعترافاً محلياً

⁸انظر: "الخليفي يجب محاسبة المخربين في نداء تونس وعلى رأسهم محسن مرزوق"، النهار نيوز، 27 كانون الأول/ديسمبر 2015، في:

<https://goo.gl/IUXlyj>

⁹"الاتحاد العام التونسي للشغل: المؤتمر القادم أواخر 2016"، شمس أف أم، 10 آذار/مارس 2016، في:

<http://goo.gl/Tjy1Ts>

ودوليًا واضحًا بدوره، ومنحه (إلى جانب منظمات الرباعي الراعي للحوار الوطني الثلاث) جائزة نوبل للسلام. وفي إطار إعادة تشكيل المشهد السياسي في المرحلة المقبلة، كيف ستحافظ المنظمة الشغيلة على ذلك الرصيد من التأثير السياسي، في ظل سعي الدولة بعد استقرار مؤسساتها إلى استعادة قوتها ودورها كاملين في إدارة الشأن العام؟ وكيف سيرواح الاتحاد (من خلال مؤتمره المقبل) بين الدفاع عن الطبقة الشغيلة (في إطار التعدد النقابي)، وممارسة دورٍ وطني وسياسي "تَضَخَّم"¹⁰ في السنوات الماضية بحكم الهزّات التي عرفتها البلاد؟

سيكون لمناقشات المؤتمر المقبل ومخرجاته تأثيرٌ كبير في إعادة رسم التوازنات الاجتماعية والسياسية، وتحديد مختلف القوى المؤثرة في رسم سياسات المستقبل. من المعلوم أنّ الاتحاد ورث من فترة الدكتاتورية وجود عدة تيارات سياسية في صلب هياكله، ونجد على رأسها بعض فصائل اليسار الماركسي والقوميين. ومعلوم أنّ عددًا من أعضاء المكتب التنفيذي الحالي ينتمي إلى تلك العائلات الفكرية والأيديولوجية، وقد سعى في أكثر من محطة إلى إقحام الاتحاد في معاركٍ سياسية وأيديولوجية. ومن بين الرهانات الحاسمة التي سيتعامل معها المؤتمر الـ 23، عدم إمكانية ترشيح ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي الحالي أنفسهم طبقًا للشروط التي وضعها الفصل الـ 10 من القانون الأساسي؛ وهم الأمين العام الحالي حسين العباسي ونائبه المولدي الجندي وبلقاسم العياري. سيؤدي خروج هؤلاء من قيادة الاتحاد إلى تنافسٍ شديد قد يصل إلى حدّ صراعٍ غير مضمون النتائج بين تياراتٍ سياسية في الساحة تسعى إلى حسم معاركها من خلال القيادة النقابية. وسيترك ذلك أثرًا كبيرًا في مستوى قراءة الدور الاجتماعي والسياسي للمنظمة في المرحلة المقبلة. وسيكون للحراك الحاصل اليوم في الجبهة الشعبية، والخلافات الحادة التي بدأت تظهر على السطح بين حزب العمال (وزعيمه حمّة الهمامي) وحزب الوطنيين الديمقراطيين (ومنسّقه العام زياد لخضر)، حضورٌ مباشر في المؤتمر المقبل للاتحاد. بل إنّ عملية التسويق الإعلامي لأحد قيادات اتحاد الشغل في عهد بن علي (عبيد البريكي)¹¹، بعد انتهاء مهمته

¹⁰تحقيق: بعد إسقاط الترويكات وتعيين جمعة، هل انتهى الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل؟، نواة، 11 أيلول/سبتمبر 2014، في: <https://nawaat.org/portail/2014/09/11/>، تحقيق-بعد-إسقاط-الترويكات-وتعيين-جمعة/،

¹¹تولّى مهمة نائب رئيس الأمين العام لاتحاد الشغل عبد السلام جراد، وهو من مؤسسي الخط الوطني الديمقراطي (وطد) في الجامعة مع الراحل شكري بلعيد، وكان رئيسًا لأول مؤتمر توحيدي لحزب الوطد الموحد، انظر: "عبيد البريكي ل'التونسية': 'النهضة' رفضتني وهي أكبر مستفيد من الحكومة الجديدة"، التونسية، 21 شباط/فبراير 2015، في:

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=37&a=147977

بوصفه مستشارًا لمنظمة العمل العربية في بيروت طيلة أربع سنوات وعودته إلى تونس، قد تأتي في إطار التحركات واللقاءات التي قام بها البريكي مع عددٍ من الإطارات النقابية لتقييم وضع المنظمة الشغيلة والاستعداد للمؤتمر المقبل. وهو ما دفع ببسمة الخلفاوي، زوجة الحقوقي والقيادي في تحالف الجبهة الشعبية شكري بلعيد الذي جرى اغتياله في شباط/فبراير 2013، للتصريح بأن البريكي هو من يجب أن يتولّى رئاسة الوجد وقيادة الجبهة الشعبية. وبإمكان هذا السيناريو أن يُحوّل الصراع - كما قلنا سابقًا - إلى أروقة المؤتمر المقبل للاتحاد، وستتمثل نتائجها المباشرة بصعود التيار المناادي بضرورة تركيز دور الاتحاد في دعم الحكومة وفي الحفاظ على الوحدة الوطنية (وهو التوجّه الحالي لحسين العباسي). أمّا السيناريو الآخر فقد يدفع البريكي إلى الترشح لعضوية المكتب التنفيذي المقبل (والتعديلات القانونية للاتحاد تمكّنه من ذلك) لضمان توحّد مختلف فصائل اليسار حوله، والحيلولة دون تهميشها في المرحلة المقبلة.

يبقى أمام المؤتمر الـ 23 للمنظمة الشغيلة عديد الرهانات، وإن كان الحديث في أروقة العائلة النقابية يرشّح لقيادة الاتحاد، كلاً من نور الدين الطوبوي (ويُشاع أنّ حركة النهضة تدعمه)، وبوعلي المباركي (ابن سيدي بوزيد، والمقرّب من العباسي). يبقى كلّ تلك الاحتمالات رهين ما سيُسفر عنه مؤتمرًا النهضة والنداء، وما سيكشف عنه غبار المعارك الحالية في صفوف اليسار من جهة والعائلة الدستورية - التجمعية من جهةٍ أخرى. ولكن الأكد أيضًا أنّ النتائج التي سيسفر عنها مؤتمر المنظمة الشغيلة ستكون حاضرة في إعادة تشكّل المشهد السياسي المقبل في تونس.

خاتمة

تمثّل المؤتمرات الأربعة التي ستعرفها تونس في الأشهر المقبلة مدخلاً لإعادة تشكيل المشهد السياسي: أحزاباً وتحالفاتٍ وموازين قوى في البرلمان وخارجه، وحكومةً ومعارضةً وحراكاً اجتماعياً. ولكن، ستساهم عناصر أخرى في ذلك التشكّل الجديد بمستويات متفاوتة؛ منها الوضع في الإقليم (الوضع الليبي خصوصاً)، وما سيسفر عنه الجدل الدائر داخل تحالف الجبهة الشعبية، والموقع الذي سيحتلّه حراك شعب الإرادة (حزب أسسه الرئيس السابق المنصف المرزوقي)، في ضوء ما يسمّيه عالم الاجتماع آصف بايات بـ "الزحف من أسفل"؛ أي قيام قوى الرفض والمطالبّة الاجتماعية غير المهيكلة والمقبلة بتحركاتٍ تلقائية غير مرئية.